

على التقديرين بل معرفة التصور الساذج على ما يدل عليه عبارة الشارح حيث قال اشارة الى تعريف مطلق التصور ولم يقل هو تعريف لمطلق التصور ونحو ذلك فلا يتوهم انه كما يلزم على تقدير جعل هذا التعريف تعريفا للعلم توسيط تعريفه بين قسميه كذلك يلزم ذلك اذا كان المقصود منه تعريف التصور المطلق دون التصور فقط ( وبالجملة ان كلام القسمين يشتمل على التصور المطلق وينضم اليه في القسم الاول قيد فقط وفي الثاني قيد معينة الحكم فعرف التصور المطلق توسلا به الى معرفة التصور فقط وقسيمه وعرف الحكم في الثاني لانه معتبر فيه وجودا وفي القسم الاول عدمه والاعدام انما تعرف بملاكاتها فانضح القسمان بجزئيهما معان كلام الشارح مبنى على ان المعتبر في المقسم هو مطلق الشيء كما هو المشهور اوعلى انه قد يذكر في موارد القسمة جنس المقسم ويكون المقسم بالحقبة نوعه المأخوذ من حيث العموم والاطلاق على ما هو التحقيق \*

تحقيق بديع وقدقيق بليغ نهجناه في شرح العقائد النسفية وإليكم في حواشي شرح العضدية وغيرهما والذي استبان منه ان العلم امر بسيط وحدها حقيقة محصلة ونور قدس يترتب عليه الآثار وينبعث عنه انكشاف الأشياء ومن ضرورته حضورها عند المدرك اما بنفس هو يتها الخارجية او بصورتها المتحركة او المخترعة فان من المنصرح بالضرورة القطرية استحالة ادراك النفس ما هو غائب عنها وخارج عن سلطانها بل انما يتمكن من ادراك ما هو حاضر عندها وفي حريم ساحتها ( وليس يمكن ان يكون هو النفوس الناطقة او الصور الحاصلة لتكثرها وتغايرها حقابها وقد تقرر في مقره ان اتحاد اللوازم يلزمه اتحاد الملزومات ( بل هو شيء مشترك بين العقول وقائم بها عرضي لها لما ان كمالات الممكن وحيشياته الوجودية وجهاته الفعلية عرضية له مفاضة من المبدأ الواحد الفيض اسوة فيضان سائر الصفات والاعراض ( ولان صدق مفهوم الصورة والعلمية على الصورة الحاصلة عند العقل في قولنا صورة علمية اذهوفيه لا اذهو في الخارج يدل على ان هذا الصدق بالعرض ضرورة ان الذات والذاتي لا تختلفان باختلاف المواطن وتباين الاماكن ( ثم ان لها انتسابا الى ما هو علم حقيقة واشراقا من جهته على شاكلة ظهور النور المحس واشراقه من نحو شمس اوسراج على سطوح المبصرات ( وذلك العلم الحقيقي بدعي التصور وموجود في الخارج ومبدأ الانكشاف ومصدر الآثار ولا يصح

ان يكون كسبا ومكتسبا ولا يقتسم تصديقا ولا تصورا ويستصح ان يعبر عنه بالفارسية بدانش وهو مراد الامام ابي المنصور الماتريدي رحمه الله حيث يقول صفة يتجلى بها المذكور ومراد غيره فيما يقول صفة توجب تمييز الاحتمال النقيض ( وينبعث عنه للاشياء الحاضرة عند العقل ان تكون منكشفة بهله ومتمثلة منجلية لديه ومتميزة عنده ( وهذه الحالة هي المعنى اللائق المناسب ان يعبر عنه بالحالة الادراكية وانها قائمة بالصورة الحاضرة عند المدرك وفعلية انكشافها وعلى شاكلة المعنى الاول في كونها من مقولة الكيف وقضية عدم الافتسام والكسب والاكتساب ( بل الكسب والمكتسب والمقسم للتصور الساذج والمتعلق للحكم من الصورة التاليفية والهيئة الارتباطية من المعاني المجتمعة انما هو الصورة الحاصلة عند العقل ( وتلك للصورة التاليفية هي ما يتصور ان يقع قسما منها وقسيما للتصور فقط وانما يطلق عليها اسم التصديق لتعلق الاذعان الذي هو حقيقة التصديق به وان العلم الحقيقي بيفية ادراكية وعطية الهيئة وموهبة ربانية محضة ( والتصديق كيفية اذعانية تالية لها ومفاضة من تلوها في محالها ( وكل منهما من الكيفيات النفسانية متباينتان نوعا وموجودتان في الخارج بالوجود الاصيل لا بتعمل الذهن وتخيل الوهم وتصور العقل ولا يضمهما اس ولا يضمهما جنس ولا يحصلهما اصل ولا يقومهما فصل بخلاف الصورة الحاصلة وجملة قسميهما فانها موحودة في الذهن بالوجود الظلي متحصلة بتخيل الواهم وتعمل الناهن وتصور العاقل تابعة لمعلومها في قضية النظرية والاكتساب والبدهة والافتسام اليهما والدخول في احدى المقولات ( وان العلم يطلق على معان على الاشتراك او الحقيقة والمجاز والمتكفل ببيان ذلك العلوم العربية والفنون الادبية ( وهي الصفة القائمة بالعقل والحالة الادراكية والصورة الحاصلة على ان يكون المراد مصدق عليه العلم بالمعنى الثاني على نهج قولك الحيوان الناطق في جواب الصادك ( وربما يطلق على التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت ( وذلك في الوارد من تكاليف الشرع في باب العقائد فاعرفه ولا تلبس ( وان التصديق على معنيين الحقيقة اذعانية وما هو متعلقها من الهيئة التاليفية ( فان اختلج في وهمك وارقت ان العلم والتصديق باي معنى اعتبر ومن اي وجه اطلق يصح حمل اسم العالم والمصدق لما قام هو به فما عطيته من اطلاق اسم العلم على الحالة الادراكية القائمة بالصورة مستوجب لصدق ان الصورة عالمة فحسم ذلك انك ان استاذنت



عرف الصناعة في ذلك فلا ضنة عليك عنده فيه واما اللغة فلا تاذنك بهذا الاطلاق  
(واذ ليس العلم بهذا المعنى بمبدأ للانكشاف لا يلزم ما هو بديهي الانتفاء ضروري  
البطلان ) وهذا التحقيق وان حام حوله افهام جماعة من الفضلاء بين مقارب  
ومبادئ غير انه لم ينفذ نظرهم الى اعماق المسئلة ومحاق المبحث (والحق الهروي  
رحمه الله وان فاز من بينهم بحياسة السبق في هذا الميدان بيدانه وقع منه تقصير  
في اصابة ما هو الحق مما خصني الله به من فضله ومنته ويسرني من الكشف عن ذات  
حقيقته ) واذا قد عرفت ذلك فاذعن واعرفي اذن ان مواقع الخلاف بيننا وبينه  
ان المقسم عندنا والكاسب والمكتسب هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل  
بالذات من حيث هي وبالعرض من حيث الحصول لالحالة الادراكية وانها قائمة  
بالصورة لا بالنفس وان حقيقة العلم الذي هو مبدأ الانكشاف ونور قدسي غير  
الحالة الادراكية ( وان حقيقة التصديق كيفية ادعائية ) وانها النوعان المتباينان  
من الكيفيات النفسانية المتغايران بالذات لا التصور والتصديق اذ لا معنى لذلك  
اصلا ( وان التصديق الذي هو قسم من العلم هو الصورة التاليفية لا الكيفية الادعائية من  
غير شك وارتباب وتردد واضطراب ) واذا تعلق بها التصور فلان تصديق التصور  
عليها بالعرض والتصديق بالذات لا يلزم اتحادهما الا بالعرض ( على ان السنا  
نعترف بصحة قولهم ان التصور يتعلق بكل شيء على الاطلاق ولا يتوغل نسبة  
ذلك الى رؤساء الفن وائمة الحق ) ولعل مرادهم من ذلك القول ان ليس للتصور  
متعلق مخصوص على وتيرة التصديق بل يتعلق هو به وبغيره على خلاف شأن  
التصديق فانه لا يتعلق الا بمضامين الجمل ( وكيف يتخيل ذلك ويمكن النسبة اليهم  
مع تصريحهم بامتناع تكنيه الواجب واعتقادهم به ) بل البرهان قام على امتناع  
تصور الواجب مطلقا ) ولا نصوب نفى التباين الاعتباري بين العلم الحضوري وبين  
معلومه مطلقا ( والذي ذكره الشيخ في كتبه من ان كون الباري تعالى عاقلا ومعقولا لا  
يوجب اثنيية في الذات ولا اثنيية في الاعتبار فالذات واحد والاعتبار واحد لكن في العبارة  
تقديم وتأخير للمعاني انتهى انما هو في علم الواجب خاصة وعليه سبحانه غير زائد على  
ذاته تعالى ( كما ان قوله ان وجد اثر من ذاتي في ذاتي في ادراكي لذاتي كنت  
ادركت ذاتي كما ادركت شيئا اخر بان يوجد منه اثر في ذاتي لكن ليس لوجود  
الاثر الذي ادركت منه ذاتي قاتير في ادراكي لذاتي الاسباب وجودي لي واما اذا

كان وجودي لي لم احتج في ادراكي لذاتي ان يوجد اثر اخر في سوى ذاتي انتهى ( انما  
هو استدلال منه واحتجاج على ان علم النفس بذاتها وبصفات الانضمامية حضوري  
لا يحتاج فيه الى حصول صورة اخرى لما ان شرط انكشاف الشيء للمدرك هو حضوره  
عنده وعدم غيبته عنه وليس يعني به ان مبدأ الانكشاف هو النفس او الصورة  
الحاصلة من غير افتقار الى صفة العلم فان طباع الممكن عن ذلك بمعزل قد نزل في  
البدياء ابعد منزل ودونك بهذا التحقيق لعلك لا تجده من غير هذا التعليق \*  
استدل المحقق الهروي رحمه الله على تباين التصور والتصديق نوعا بان لكل  
منهما لوازم مخصوصة به فان التصديق له متعلق خاص لا يمكن ان يتعلق بغيره والتصور  
ليس له متعلق كذلك ومن المعلوم ان اختلاف اللوازم يلزمه اختلاف الملزومات  
كما ان اتحاد الملزوم يدل على اتحاد اللازم فالقول باتحادهما بحسب الذات وبمغايرتهما  
بحسب المتعلق قول بالمتباينين فان اتحاد الملزوم يناق اختلاف اللازم ( اقول  
تباين حقايق التصور والتصديق نوعا وتغايرهما بالذات بديهي وضروري اولى  
واحسن من كل حل لمن تعقل حقيقةهما حق التعقل بل ليس لهما اجتماع في شيء من  
مراتب الاجناس ) ولكن هذا الاستدلال محض سفسطة وصدر مثله عن مثله عجيب  
جدا يبدان لكل جواد كبرية ولكل صارم نبوة فان من زعم اتحادهما نوعا كيف يسلم  
انهما امران يتعلق احدهما بشيء مخصوص والاخر بكل شيء بل انما يزعم ان الامر  
الذي نسميه العلم حقيقة واحدة لا تكثر فيها في حد ذاتها غير ان تلك الحقيقة الوحداية  
تتعلق بكل شيء فان تعلقت بالنسبة الخبرية مثلا يسمى التصديق وان تعلقت  
بغيرها يسمى التصور وهذا معنى قوله انهما متحدان نوعا ومغايران بحسب المتعلق  
اعتبارا ( والحق التحقيق بالقبول المنصود على معاهد التحقيق انه ان جعلناهما قسمين  
من العلم الحقيقي الذي هو نور عقلي ومبدأ الانكشاف فهو باعتبار تعلقه بالموضوع  
والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما او بمضون الجملة او بنفس النسبة على اراء  
مختلفة شتى يكون علما تصديقا وباعتبار تعلقه بغيرها علما تصوريا بمعنى انه انكشف  
به التصور السازج او المصدق فليس يكون بينهما تغاير الا بحسب المتعلق وليس  
يكون شيئا منهما قسما منه الا بالعرض ( وان جعلناهما قسمين من الصورة الحاصلة  
او الشيء من حيث هو واخذنا التصور بمعنى الصورة الحاصلة من الشيء فقط على ما  
هو الحق واعترف به المحقق وخصصناه بالمفردات والتصديق بمعنى الهيئة التاليفية